AL-SABAH
الصباح
الدولية
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 4333 | الأحد | 2 محرم 1444 هـ | 31 يوليو 2022 م | السنة الخامسة عشرة

السعودية تؤكد ثبات موقفها تجاه القضية الفلسطينية

«الإليزيه»: اتفاق محمد بن سلمان وماكرون على «تخفيف آثار» الحرب حول العالم

«وكالات»: أفاد بيان للرئاسة الفرنسية الجمعة أن ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان والرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون يريدان «تكثيف التعاون» من أجل «التخفيف من آثار الحرب في أوكرانيا في أوروبا والشرق الأوسط والعالم».

وكان الرئيس الفرنسي استقبل ولي عهد المملكة مساء الخميس على عشاء عمل في قصر الإليزيه، أكد خلاله ماكرون «أهمية استمرار التنسيق الذي بدأ مع المملكة العربية السعودية في إطار تنويع مصادر الطاقة في الدول الأوروبية»، وفق البيان.

وبحسب البيان، فقد أكد الرئيس الفرنسي أهمية استمرار التنسيق الذي بدأ مع السعودية لتنويع إمدادات الطاقة للدول الأوروبية وطرح مبادرة FARM للأمن الغذائي العالمي، مؤكدين كلاهما التمسك المشترك بالأمن والاستقرار في الشرقين الأدنى والأوسط، معربين عن رغبتهما في مواصلة جهودهما المشتركة من أجل تخفيف التوترات بشكل دائم.

وشدد ماكرون على ضرورة أن تنتهز إيران الفرصة، بينما لا يزال هناك متسعاً من الوقت، للعودة إلى خطة العمل الشاملة المشتركة. كما تطرقت إلى الجهود الدولية لمنع إيران من امتلاك سلاح نووي، وضمان سلمية برنامج إيران النووي، وحث إيران على التعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والمحافظة على مبادئ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة.

واستمراراً لمؤتمر بغداد الذي عقد في أغسطس (آب) الماضي، ماكرون إلى تمسك فرنسا بأي ديناميكية تهدف إلى تعزيز الحوار والتكامل الإقليمي.

وأشاد الجانب الفرنسي بجهود المملكة ودعمها للهدنة في اليمن، كما جرى الأعراب عن تقدير المملكة لدعم فرنسا للجهود الأممية للتوصل إلى حل سياسي شامل للأزمة اليمنية وفقاً للمرجعيات الثلاث.

وتم التطرق في المباحثات إلى دعم البلدين لسيادة لبنان وأمنه واستقراره، وأهمية تنفيذ إصلاحات سياسية واقتصادية شاملة، وأعربا عن ارتياحهما لعمل الصندوق السعودي - الفرنسي لدعم العمل الإنساني والإغاثي في لبنان بأعلى معايير الشفافية.

كما تناولت المحادثات تطابق وجهات النظر حول ضرورة تكثيف الجهود للتوصل إلى تسوية شاملة وعادلة للقضية الفلسطينية وفقاً لمبدأ حل الدولتين، وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة ومبادرة السلام العربية، بما يكفل للشعب الفلسطيني حقه في إقامة دولته المستقلة على حدود 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.

وشملت المحادثات أهمية الوصول إلى حل سياسي للأزمة في سوريا يحافظ على وحدة أراضي سوريا وسلامة شعبها.

وفي ختام الزيارة، شكر ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان الجمعة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون على «الحفاوة» التي خصه بها خلال التي ألقاها القائم بالأعمال بالإنابة في وفد المملكة الدائم لدى الأمم المتحدة المستشار محمد العتيق، أمام مجلس الأمن الدولي في جلسته المنعقدة أمس تحت البند «الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك المسألة الفلسطينية»، وفق ما نقلته وكالة الأنباء السعودية (واس).

وقال: تجدد المملكة وقوفها بجانب الشعب الفلسطيني، وتشدد على أهمية السلام الشامل والدائم في الشرق الأوسط بوصفه خياراً استراتيجياً لإنهاء أحد أطول وأعقد الصراعات التاريخية التي شهدها العالم المعاصر، وذلك استناداً على أساس حل الدولتين ووفقاً للمرجعيات الدولية، ومبادرة السلام العربية لعام 2002، التي تضمن قيام الدولة الفلسطينية على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، وإنهاء احتلال إسرائيل لجميع الأراضي العربية بما فيها الجولان العربي السوري والأراضي اللبنانية.

وأكد أنه إيماناً من المملكة بأهمية تعزيز التعاون الإقليمي والدولي للاستجابة لهذه التحديات المشتركة والمتجددة التي تواجهها المنطقة والعالم، وتهيئة الفرصة للوصول إلى منطقة يسودها السلام والازدهار مع الحفاظ على التناغم العربي، فقد استضافت المملكة «قمة جدة للأمن والتنمية» بتاريخ 16 يوليو الجاري، وبمشاركة من قادة عدد من دول المنطقة، لافتاً في هذا الصدد إلى الترحيب الواسع إقليمياً ودولياً بمخرجات القمة.

محمد بن سلمان بضيافة ماكرون

مصر توجه خطاباً إلى مجلس الأمن حول سد النهضة: أمننا المائي خط أحمر

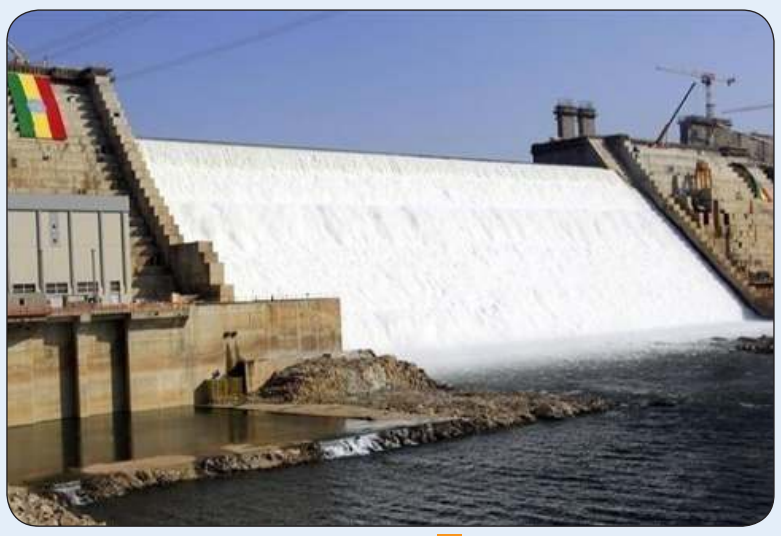
سد النهضة

«وكالات»: وجهت وزارة الخارجية المصرية خطاباً لمجلس الأمن الدولي الجمعة، للاعتراض على استمرار إثيوبيا في ملء سد النهضة بشكل أحادي دون اتفاق مع مصر والسودان حول الملء والتشغيل.

ووصفت الوزارة ما تقوم به إثيوبيا «يعد مخالفة صريحة لاتفاق إعلان المبادئ المبرم عام 2015 وانتهاكاً جسيماً لقواعد القانون الدولي واجبة التطبيق، والتي تلزم إثيوبيا، بوصفها دولة المنبع، بعدم الإضرار بحقوق دول المصب».

وأشار وزير الخارجية المصري سامح شكري إلى بلاده قد سعت خلال المفاوضات التي جرت على مدار السنوات الماضية للتوصل لاتفاق عادل ومنصف حول سد النهضة، إلا أن إثيوبيا قد أفشلت كافة الجهود والمساعي التي بذلت من أجل حل هذه الأزمة.

وقد أكد شكري في خطابه إلى مجلس الأمن على تمسك مصر بضرورة التوصل لاتفاق حول سد النهضة يحقق المصالح المشتركة للدول الثلاث.

وتابع «أن الدولة المصرية لن تتهاون مع أي مساس بحقوقها أو أمنها المائي أو أي تهديد لمقدرات الشعب المصري الذي يمثل نهر النيل شريان الحياة الأوحد له».

وفي هذا الصدد، صرح المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية أن مصر كانت قد تلقت رسالة من الجانب الإثيوبي يوم 26 يوليو الجاري تفيد باستمرار إثيوبيا في ملء خزان سد النهضة خلال موسم الفيضان الجاري، وهو الإجراء الذي ترفضه مصر وتعتبره مخالفة للالتزامات التي يفرضها القانون الدولي على إثيوبيا، حسب البيان.

من جهة أخرى أصدر الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي الجمعة، قراراً جمهورياً بالعفو عن 7 أشخاص صادر ضدهم أحكام قضائية نهائية.

ويشمل قرار العفو الجمهوري عبدالرؤوف خطاب حسن وطارق محمد المهدي صديق، وخالد عبدالمنعم صادق صابر، وهشام فؤاد محمد عبدالحليم، وقاسم أشرف قاسم أحمد، وأحمد سمير عبدالحي علي، وطارق النهري حازم حسن.

كان الرئيس السيسي أعلن إعادة تفعيل عمل لجنة العفو الرئاسي في مايو الماضي وإعادة تشكيلها، ومنذ ذلك الوقت توالت القرارات الجمهورية بالعفو عن السجناء.

وتصدر قرارات العفو عن بعض المحكوم عليهم في بعض القضايا من رئيس الجمهورية في بعض المناسبات.

وأوصى مجلس أمناء أول «حوار وطني» في مصر، مؤخراً الرئيس عبد الفتاح السيسي بمزيد من قرارات العفو عن سجناء شريطة أن كلا منهم «لا يقترف دماً ولم يحرض (على العنف) ولم يخرب».

وفي أبريل الماضي، دعا السيسي إلى أول حوار سياسي منذ توليه الرئاسة صيف 2014، وأعقبه إطلاق سراح سجناء.

تونس تحتج على التدخل الأمريكي في شؤونها

الرئيس التونسي قيس سعيد

«وكالات»: استدعت الخارجية التونسية، القائمة بأعمال السفارة الأمريكية احتجاجاً على موقف الإدارة الامريكية من الاستفتاء على الدستور الجديد.

يأتي احتجاج تونس ضد بيان صادر عن وزير الخارجية الأمريكي بشأن المسار السياسي في تونس، وأيضا تصريحات وصفتها بغير المقبولة أدلى بها السفير المعتمد بتونس أمام الكونغرس الأمريكي.

وأعرب وزير الخارجية التونسي عثمان الجرندي عن دهشة تونس الشديدة إزاء هذه التصريحات والبيانات.

وأضاف الجرندي أن هذا الموقف الأمريكي تدخل غير مقبول في الشأن الداخلي الوطني وان تونس متمسكة بسيادتها الوطنية وباستقلال قرارها وترفض أي تشكيك في مسارها الديمقراطي.

كما أعلن الرئيس التونسي، قيس سعيد، رفضه التدخل في شؤون التونسي الداخلية والاعتداء على سيادة البلاد.

جاءت تصريحات سعيد، في أعقاب تصريحات لوزارة الخارجية الأمريكية أبدت فيها تخوفها من «تهديده لحقوق الإنسان والحريات الأساسية»، كذلك الاتحاد الأوروبي الذي طالب بحوار شامل في تونس وتوافق حول قانون انتخابي قبل الانتخابات.

وقال سعيد: «لا صوت يعلو في بلادنا فوق صوت الشعب، فالدولة التونسية تتساوى في السيادة مع كل الدول كما تنص على ذلك مبادئ القانون الدولي، وأن السيادة داخل الدولة هي للشعب التونسي الذي قدم آلاف الشهداء من أجل الاستقلال والكرامة الوطنية».

وصدرت انتقادات في تونس ضد الموقف الأمريكي من منظمات وأحزاب من بينها الهيئة الوطنية للمحامين ورابطة حقوق الانسان ومن التيارات السياسية الداعمة للرئيس سعيد.

وقال حزب التيار الشعبي «إن معاداة الإدارة الأمريكية ورفضها لمسار 25 يوليو هو إصرار على تنفيذ أجندة تفتيت الدولة الوطنية من خلال حكم وكلائها وعلى رأسهم الإخوان والمجموعات التكفيرية وبقية المجاميع النيوليبرالية المتوحشة».

أنصار الصدر يعتصمون في البرلمان.. وقلق أممي

عراقيون في قاعة البرلمان

«وكالات»: دعا أنصار التيار الصدري في العراق، أمس السبت، إلى الاعتصام داخل البرلمان، بعد أن نجح مئات العراقيين في اقتحامه، في حين أعربت الأمم المتحدة عن قلقها من استمرار التصعيد.

وقال مدير مكتب الصدر في بغداد، إبراهيم الجابري، إن «الشعب يختار الاعتصام المفتوح داخل البرلمان»، بعد تمكن مئات المواطنين العراقيين من أنصار الزعيم العراقي مقتدى الصدر من دخول مقر البرلمان.

من جانبه دعا الإطار التنسيقي الذي يضم قوى موالية لإيران، إلى «التظاهر السلمي دفاعاً عن الدولة وشرعيتها ومؤسساتها، وضد التجاوز على المؤسسات الدستورية واقتحام مجلس النواب والتهديد بمهاجمة السلطة القضائية ومهاجمة المقرات الرسمية والاجهزة الامنية».

وقال الإطار: «ندعو جماهير الشعب العراقي المؤمنة بالقانون والدستور والشرعية الدستورية إلى التظاهر السلمي دفاعاً عن الدولة وشرعيتها ومؤسساتها وفي مقدمتها السلطة القضائية والتشريعية، والوقوف بوجه هذا التجاوز الخطير والخروج عن القانون والاعراف والشريعة».

وتابع «نحمل الجهات السياسية التي تقف خلف هذا التصعيد والتجاوز على الدولة ومؤسساتها، كامل المسؤولية عما قد يتعرض له السلم الاهلي نتيجة هذه الافعال المخالفة للقانون».

بدوره دعا رئيس البرلمان العراقي محمد الحلبوسي، المتظاهرين من أنصار الزعيم مقتدى الصدر، إلى الحفاظ على سلمية التظاهرات، مطالبا قوات حماية البرلمان بعدم التعرض للمتظاهرين، أو المساس بهم وعدم حمل السلاح داخل البرلمان.

من جانبها، قالت بعثة الأمم المتحدة في العراق، إن «التصعيد المستمر مقلق للغاية، وأن أصوات العقل والحكمة ضرورية لمنع المزيد من العنف وتشجيع جميع الجهات الفاعلة على وقف التصعيد لصالح جميع العراقيين»، وفق ما نقلت وكالة الأنباء العراقية.

وتجمع الآلاف من أنصار التيار الصدري في ساحة التحرير ببغداد، اليوم السبت، للتعبير عن رفضهم لترشيح محمد شياع السوداني لتشكيل الحكومة العراقية الجديدة، فيما أعلنت وزارة الصحة العراقية استقبال 60 إصابة مختلفة من المتظاهرين توزعوا على ثلاثة مستشفيات، مؤكدة استمرار استنفار مؤسساتها لإسعاف وعلاج الجرحى.

وقالت الوزارة إن «مؤسسات الوزارة في بغداد استقبلت 60 إصابة مختلفة، حيث نقلت 25 إصابة إلى مستشفى الكرامة أغلبها بسيطة الى متوسطة الشدة، و27 إصابة نقلت الى مستشفى اليرموك، 6 منها إصابات شديدة و8 إصابات متنوعة الشدة نقلت الى مستشفى الشيخ زايد».

وقالت وكالة الأنباء العراقية، في وقت سابق، إن القائد العام للقوات المسلحة مصطفى الكاظمي، وجه القوات الأمنية بحماية المتظاهرين، داعياً المتظاهرين إلى التزام السلمية في حراكهم، وعدم التصعيد، والالتزام بتوجيهات القوات الأمنية التي هدفها حمايتهم، وحماية المؤسسات الرسمية.

وقال الكاظمي: «استمرار التصعيد السياسي يزيد من التوتر في الشارع وبما لا يخدم المصالح العامة»، مشدداً على أن «القوات الأمنية يقع عليها واجب حماية المؤسسات الرسمية وضرورة اتخاذ كل الإجراءات القانونية لحفظ النظام».